تواجد التنظيمات على خط القتال ، مع اشتعال الاحداث الداخلية لاشغال التنظيمات، كانت محاولة لتشويه المقاتلين امام الجماهير ، وترسيخ فكرة ان المقاتل يجب ان يكون بعيدا عن المدن ، فيبرز المقاتل وكأنه رجل عصابات اجرامية . وكل هذه الاعمال هي لدفع القوات الفدائية الى مناطق الحدود ، اي الى مناطق التقتيل بعيدا عن حماية الجماهير ، حتى تسهل عملية سحقها دون اية ردود فعل شعبية .

ومن ناحية ثانية فقد كان هناك سعي لخلق شعور عام داخل القوات المسلحة بأن التنظيمات هي عبارة عن عصابات كاذبة غايتها هتك الاعراض، والاعتداء على البيوت في المدن ، مما سيولد لدى القوات المسلحة شعورا بالمرارة والحقد على هذه التنظيمات ، وبالتالي خلق شعور نفسي مريح لدى الجنود ، بأنهم يؤدون واجبا مقدسا عند ضرب التنظيمات لتخليص البلاد من مجرمين مرتزقة(٤٨).

ويمضي المدعو (نصر) في شرح تنظيم قوات الامن الخاصة فيرسم لها هيكلا تنظيميا واسع النطاق تتسلسل فيه المراتب من : الادارة التي هي بمثابة القيادة ، الى المخاوير اي المسؤولين العسكريين ، الى الانصار وهم اساس الجهاز العسكري وعموده الفقري ، الى المقاومة الشعبية التي تشبه جهاز المليشيا لدى المنظمات ، واخيرا الجبهة الوطنية وهي التنظيم الشعبي المحيط بكل هذه الاجهزة .

ومارست قوات الامن الخاصة مهمة اعلامية مدروسة ، اذ كانت تنشر بيانات تتضمن ردا على مواقف المنظمات ، ودفاعا عن مواقف السلطة ، تحت اسم « اللجنة الثورية للتوعية » .

واحاطت بها مؤسسات علنية مثل « المنظمة الهاشمية » و«الاتحاد الوطني الاردني» و« المنظمة الشعبية الاردنية لمساندة الجيش » .

وحين نراجع قوائم الاسماء التي وزعت عليها الاسلحة في كثير من مدن وقرى الاردن ، ضمن نطاق المقاومة الشعبية ، نلاحظ ان غالبية هذه الاسماء، ان لم نقل كلها من ابناء الضفة الشرقية . ذلك ان النظام الاردني قد عمل بدأب على زرع التفرقة بين الفلسطينيين والاردنيين ، في محاولة منه للبروز بمظهر المدافع عن مصالح «الاردنيين» امام محاولات « تسلط الفلسطينيين » .

وقد حاول النظام الاردني في كثير من الاحيان ان يصور عمليات التوتر والاصطدام بين الفدائيين والجيش على انها من صنع العناصر المتطرفة في كلا الجانبين ، حتى يبرز القصر في النهاية كمنقذ ومخلص ، كما قال (نصر) في افادته ، ولكن هناك من الوثائق ما يثبت ان اعلى مستويات النظام في الاردن كان على صلة وثيقة بكل هذا التخطيط ، ففي رسالة من الملك حسين الى اللواء الركن محمد خليل عبد الدايم نقرأ الفقرة التالية « انني اذ اثبتك في منصبك نائبا لرئيس الاركان العامة للقوات المسلحة ، لاجد ان اضيف الى وظيفتك وظيفة المفتش العام للقوات المسلحة ، آملا ان تبقى كلما سمحت بذلك ظروف عملك الاول ، في حركة دائمة بين جميع وحداتنا وتشكيلاتنا المقاتلة والقيادية والادارية ، مضاف اليها **جيشنا الشعبي مراقبا وموجها من قبلي شخصيا** »(٤٩).

ان هذا الاعتراف يحتاج الى وقفة قصيرة . فتاريخه يؤكد ان مخطط تصفية حركة المقاومة قد وضع موضع التنفيذ قبل الاعلان عن مشروع روجرز ، وقبل أن يبرز رد فعل المنظمات العنيف ازاءه . وفي تلك الفترة ، لم تكن حركة فتح تعطي اهتماما كبيرا لحشد قوتها العسكرية داخل عمان . كما ان الجبهة الديمقراطية لم تكن قد رفعت بعد شعار « كل السلطة للمقاومة » ، كذلك لم تكن الجبهة الشعبية قد قامت بنسف الطائرات في « مطار الثورة » . ويؤكد هذا مرة اخرى ان مواقف منظمات المقاومة استعملت كمبررات لتنفيذ المخطط الموضوع سلفا ، وان هذا المخطط لم يكن ابدا كما يدعي النظام الاردني ، رد فعل لمواقف المنظمات . وقد اختير موعد تنفيذه ، في وقت مناسب جدا وضروري للنظام ، وهو الوقت الذي بدت فيه احتمالات كبيرة امام نجاح التسوية السياسية .

اما تفاصيل الاعتراف فتبرز ان النظام الاردني لا يفرق في نظرته للعمل الفدائي بين تنظيم واخر، بين تنظيم معتدل ، وتنظيم متطرف ، بين عمل مهتم بالفداء ، وعمل مهتم بالحزبية والايديولوجيات كما ركز في حملته الاعلامية اثناء مجزرة ايلول . فالاعتراف يتحدث اكثر من مرة عن التنظيمات بدون تمييز ، ويعتبرها كلها بدون استثناء غير قادرة على التعايش مع النظام . وهو يؤكد ان الاصطدام محتم، وان على النظام ان يأخذ المبادرة في هذا الاصطدام. وهو يتحدث عن « القاعدة الشعبية المسلحة » اللازمة لتنفيذ الخطة قبل أن يشتهر أمر المقاومة الشعبية ،وامتدادها الواسع بين انصار السلطة .